بناء الجيش وسائر المؤسسات على اسس وطنية متوازنة ، واعمار لبنان اقتصاديا واجتماعيا . واكد مشروع الحركة الوطنية كذلك على تثبيت التزامات لبنان تجاه القضية الفلسطينية ، واحترام حق المقاومة الفلسطينية في النضال من اجل استعادة وطنها ، وارساء العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية على قاعدة الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية (« **وفا** » ، ١٤ /٢) .

من جهتها ، رحبت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمشروع الحركة الوطنية للحل السياسي للازمة اللبنانية ، ودعت جميع اللبنانيين ، على اختلاف احزابهم وقواهم الدينية والسياسية ، الى بناء لبنان العربي ، مؤكدة التزامها الكلي بتنفيذ الاتفاقات المعقودة بينها وبين السلطة اللبنانية تنفيذا دقيقا لكل ما تتضمن من حقوق والتزامات وواجبات (« **النهار** » ، ٢٠ /٢) .

وكذلك قام فاروق القدومي (« ابو اللطف ») ، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، يرافقه عضو بعثة م . ت . ف . في الامم المتحدة ، الدكتور باسل عقل ، والمهندس هاني سلام ، بزيارة للدكتور الحص ، حيث عرضوا الاوضاع السائدة ومسألة الوفاق الوطني اللبناني . وبعد انتهاء الزيارة صرح القدومي بأن الوفد قابل الرئيس الحص من اجل الاطمئنان على مسيرة السلام في لبنان ، والتطورات الاخيرة ، خصوصا بالنسبة الى مشروع الوفاق الوطني والتحرك السياسي الذي قامت به الحركة الوطنية اللبنانية والمردود الذي خلفته مثل هذه التحركات في الوضع اللبناني . وتم التأكيد على ان منظمة التحرير الفلسطينية تقف بكل قوة مع الوفاق اللبناني ومع مسيرة السلام ، وأنها على استعداد لبذل كل جهدها ، اذا طلب منها ذلك ، حتى تنجح الجهود للتوصل الى الوفاق الوطني (« **النهار** » ، ٢/٢١) .

كذلك كررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأييدها الكامل لحل سياسي للازمة اللبنانية ، لئلا يتحول لبنان من جديد الى ساحة معارك ، وهذا ما اكده خطباء المنظمة في المهرجان الذي اقيم استنكارا لتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل (« **النهار** » ، ٢/٢٨) .

اما على صعيد السلطة اللبنانية والوفاق ، فبعد ان انهى الحكم مشاوراته السياسية مع الفعاليات السياسية في لبنان والتي بدأها منذ ١٩٨٠/٢/٢٦ ، حيث استمرت ما يقارب الاسبوع ، اصدر مجلس الوزراء اللبناني في ١٩٨٠/٣/٥ ، وثيقة تضمنت المبادىء العامة للوفاق الوطني في ضوء المشاورات التي اجريت مع كل من الرئيسين سركيس والحص لهذه الغاية . وانيع بيان يتضمن ما تبناه المجلس الوزاري من مبادىء للوفاق ، والتي اتت في اربع عشرة نقطة نجملها في التأكيد على وحدة لبنان ارضا وشعبا ومؤسسات ، وعلى استقلاله وسيادته ، والاسراع في وضع خطة امنية تتناول جميع المناطق اللبنانية بالتنسيق بين قوى الامن والجيش وقوات الردع . واكد البيان على التمسك بالنظام البرلماني الديمقراطي والاقتصادي الحر ، والاخذ بمقومات الاستقرار الاجتماعي ، واعتبار لبنان بلدا عربيا وعضوا فاعلا في الاسرة العربية يلتزم بميثاق الجامعة العربية ، وارساء علاقات لبنان والدول العربية ، ودعم القضية الفلسطينية ، وتأكيد رفض الدولة لمشاريع التوطين ومقررات كمب ديفيد ، ورفض التعامل والتعاون مع العدو الاسرائيلي ، واعتبار العلاقات بين سوريا ولبنان علاقات خاصة ، وضرورة تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير تنفيذا سليما وكليا في اطار سيادة لبنان وسلامته مع مراعاة مقررات مجلس الامن الدولي (« **النهار** » ، ٦ /٣) .

وما ان صدر البيان اللبناني عن الوفاق ، حتى بدأ تنفيذ المرحلة الاولى من انسحاب قوات الردع العربية ، من بيروت والضواحي ، تطبيقا للقرار الذي اتخذته السلطات السورية في مطلع شباط الماضي ، والذي تحول الى « تجميع » لها بدل « انسحابها » كلية ، بعد المحادثات التي اجراها في دمشق الدكتور سليم الحص في حينه . وتشمل هذه المرحلة من « الانسحاب » او « التجميع » معظم مناطق بيروت الشرقية ، المتواجدة فيها قوات الردع . وقد وصف مصدر عسكري في حينه ما يجري بأنه تجميع جزئي في المنطقتين ، وذكر ان الجيش اللبناني سيتصرف على اساس التمركز في الاماكن التي يخليها الردع . كما اكد مصدر حكومي بارز ان تفاهما بشأن ذلك تم مع الجيش اللبناني الذي ابدى تخوفه من ان يعمد مسلحون غير شرعيين الى احتلال الاماكن التي يخليها الجيش .

ولكن المصادر العسكرية قالت ان الوضع لا يخيف ، لان تنفيذ قرار التجميع لم يتم بقصد الاستفزاز او لوضع الجميع امام احتمالات